مؤتمر دولي: الحد القانوني الفاصل بين الاحتلال والضم

ملحق معهد الحقوق، جامعة بيرزيت

3-4 تشرين الأول/أكتوبر 2018

المقدمة

يتيح هذا المؤتمر، الذي يشارك فيه خبراء في مجال القانون الدولي من فلسطين وخارجها، فرصةً لإلقاء نظرة نقدية على الإطار القانوني الدولي الناظم لحالات الاحتلال الحربي، ودراسة ما إذا كان هناك حد قانوني يفصل بين حالات الاحتلال الحربي والضم غير القانوني، وخصوصًا عندما يخرج الاحتلال عن كونه واقعة مؤقتة، وفقًا للقانون الدولي، ويصبح احتلالًا حربيًا طويل الأمد، تمارس خلاله دولة الاحتلال ممارسات تخرجه من إطاره المؤقت. يأتي المؤتمر بعد مرور واحد وخمسين عامًا على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وسبعين عامًا من النكبة التي أدت إلى تهجير مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين.

وصف المؤتمر

يشارك في هذا المؤتمر الدولي، الذي تنظّمه مؤسسة الحق بالشراكة مع معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خبراء دوليون في مجالات القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين والقانون الجنائي، بغية الخروج بدراسة نقدية للإطار القانوني الدولي المنطبق على الحالة الفلسطينية. ويشكّل المؤتمر منبرًا للمشاركين فيه، بمن فيهم القانونيون، وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني، وطلبة للتفاعل حول هذه القضية وتقديم إسهاماتهم حول الدلالات الدقيقة التي ينطوي قانون الاحتلال عليها حسب سريانه على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الوقت الذي يحظر فيه القانون الدولي اللجوء للقوة أو التهديد بها، لاكتساب أراضي الغير، فإنه يؤمّن إطارًا ناظمًا للنزاعات المسلحة والاحتلال. ومن خلال هذا الحظر الذي يفرضه القانون على

الاستيلاء على الأرض بالقوة (أي الضمّ) فإنه يسعى إلى تقييد الدوافع التي تقف وراء الدخول في النزاع، بينما تتكفل قوانين الاحتلال الناجم عن النزاع المسلح بتنظيم إدارة الأقاليم المحتلة بعدما تقع تحت السيطرة الفعلية التي يفرضها أحد أطراف النزاع. ومع ذلك، فما تزال طائفة من المسائل البالغة الأهمية لا تجد حلًا لها في إطار القانون الدولي، وخصوصًا فيما يتعلق بالمرحلة التي يتعدى فيها الاحتلال كونه نتيجةً واقعيةً قد تترتب على نزاع مسلح ويتحول إلى محاولة ترمي إلى ضمّ الأرض، على نحو يشكّل انتهاكًا لقاعدة من القواعد القطعية التي ينصّ القانون الدولي عليها. وهذه هي الثغرة التي يسعى هذا المؤتمر إلى سدها. وبذلك، يقتضي الأمر إجراء تحليل شامل للقانون الدولي الناظم للاحتلال، والقوانين ذات العلاقة، لدراسة الاحتلال الطويل الأمد والخصائص الرئيسية التي تَسِم الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما يشمله من إجراءات الضمّ والاستعمار والفصل العنصري. وأخيرًا، سيناقش المؤتمرون دور الأمم المتحدة، والأطراف الثالثة ومسؤوليتاهم حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه.

يكتسب المؤتمر أهمية مضاعفة في هذا التوقيت بالنظر إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر شرعت مؤخرًا في تحديث شروحاتها لاتفاقيات جنيف لعام 1949. كما يسعى المؤتمر إلى إعادة التفكير في الطريقة التي يمكن من خلالها لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أن تكون أكثر فاعلية في عملية المساءلة لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوق، كما سيتم استخدام مخرجات المؤتمر في المحافل الدولية المختلفة للغاية ذاتها.